مركز مؤشر الأداء
Performance Index Center
KAFA'A | كفاءة

دراسة

مخالفات السير الغيابية: بين القانون وآلية التطبيق

مركز مؤشر الأداء | كفاءة
عمان، الأردن
كانون الأول/ ديسمبر 2025

الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الدراسة، أو أي جزء منها أو تخزينهما في نطاق استعادة المعلومات،

أو نقلهما بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المركز.

فريق البحث

سديل حسن
معاذ المبيضين
هديل الغويري

الفهرس

ملخص تنفيذي.....1
مشكلة الدراسة.....2
منهجية الدراسة.....3
مفهوم مخالفات السير الغيابية.....4
ضبط مخالفات السير بين الوجاهية والغيابية في القانون الأردني.....8
شروط صحة الضبط (الوجاهي والغيابي).....9
شروط قبول المخالفات الغيابية (الآلية).....9
نظرة على الواقع العملي لمخالفات السير الغيابية وما يواجه المواطنين من تحديات.....10
المحاكاة العملية لوقوع مخالفة غيابية وتقدير كلفة الاعتراض عليها.....11
شواهد مجتمعية حول المخالفات الغيابية.....13
النتائج.....17
التوصيات.....18

ملخص تنفيذي

شهدت الأشهر الأخيرة ارتفاعًا غير مسبوق في عدد مخالفات السير، ولا سيما بما عُرفت اجتماعياً بالمخالفات الغيابية، الأمر الذي أثار جدلًا واسعًا واعتراضات متصاعدة من المواطنين بسبب التشكيك في قانونيتها ودقتها. يأتي هذا التصاعد في ظل تزايد كبير في عدد المركبات؛ إذ سجّل عام 2024 زيادة قدرها 77,807 مركبة مقارنة بالعام السابق، مع توقعات بأن يشهد العام الحالي إحدى أكبر الزيادات المرتبطة بالانتشار السريع للمركبات الكهربائية.

كما يمكن أن تُعزى الزيادة في عدد المخالفات إلى مجموعة من العوامل المختلفة، من بينها التعديلات التي طرأت على قانون السير لسنة 2008، إضافة إلى التوسع في أجهزة الرقابة المرورية، إلى جانب إدخال وسائل إلكترونية جديدة والاعتراف بها بشكل صريح ضمن أحكام قانون السير.

ولكل ما سبق، فإن الزيادة الكبيرة في أعداد المخالفات، ولا سيما المخالفات الغيابية، أسهمت في تصاعد حدّة التوتر بين الحكومة والمواطنين. إذ يرى كثيرون أن المخالفات التي تُحرَّر اليوم بحق السائقين تحمل قدرًا من الإجحاف والتقييد غير المبرّر، في ظل تزايد نسبة الأخطاء، خصوصًا في المخالفات الغيابية. وقد أدّى ذلك إلى إضعاف ثقة المواطنين بدائرة السير، وتعزيز الشعور بغياب العدالة في آليات الرصد والتحرير.

وهذا يضع الجهات المختصة اليوم أمام ضغوط العمل على مراجعة آليات تحرير المخالفات لتكون أكثر دقة وشفافية، وضمان تطبيق هذه الحوكمة في حال كانت المخالفات غيابية، نظرًا لحساسيتها وارتفاع احتمال الخطأ فيها. فاعتماد إجراءات واضحة وعادلة من شأنه أن يمنع تصاعد مشاعر التوتر لدى الأفراد، ويحافظ في الوقت نفسه على مكانة وسمعة مؤسسات الدولة ومصداقيتها أمام الجمهور.

مشكلة الدراسة

تعد مسألة تنظيم وإدارة السير في الأردن واحدة من أهم القضايا التي تتطلب اهتمامًا جادًا، نظرًا لتأثيرها المباشر على عدة مجالات. فالأمر لا يقتصر على الازدحام المروري فحسب، بل يمتد ليشمل الحوادث المرورية والوفيات الناتجة عنها، بما في ذلك المرتبطة بمخالفات السير. ويعد الأردن من الدول التي تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بعدد الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات فعّالة لمواجهتها ولتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للسلامة على الطرق التي اطلقتها إدارة السير. وتضمنت هذه الخطة محاور عدة وكان من أبرز ما يتعلق بالمخالفات ما يلي:

أولاً: تطوير التشريعات وتعزيز الردع

حيث تم إدخال مجموعة من التعديلات على قانون السير لسنة 2008، وتضمنت هذه التعديلات تشديد العقوبات على المخالفات الأكثر انتشارًا وتأثيرًا، وذلك كإجراء وقائي يهدف إلى الحد من وقوع الحوادث وتحسين السلامة على الطرق.

ثانيًا: تعزيز الرقابة على السائقين

بهدف تعزيز الرقابة على السائقين والحد من المخالفات تم اتخاذ عدة إجراءات ومنها:

- تشديد العقوبات على المخالفات الخطرة التي تسهم في وقوع الحوادث.
- التركيز على ضبط المخالفات المتحركة ذات التأثير المباشر على السلامة.
- التوسع في استخدام الأجهزة الآلية للرقابة المرورية.
- الانتشار الفعال لأجهزة الرقابة الثابتة والمتحركة لضبط المخالفات بشكل أكثر دقة.

ساهمت هذه الإجراءات، رغم إيجابياتها في تعزيز السلامة المرورية، بشكل كبير في انتشار ما يعرف بالمخالفات الغيابية. وقد أثارت جدلًا واسعًا بين الأردنيين بسبب كثرة الأخطاء في تحريرها، وصعوبة الاعتراض عليها، وارتفاع تكلفتها المالية. كما شكلت حملات التشديد هذه عبئًا ماليًا وضغطًا إضافيًا على المواطنين. وبناءاً عليه، تتضح أهمية دراسة الأساس القانوني للمخالفات الغيابية، وطرق التعامل مع الأخطاء في تحريرها، وتقييم تأثير انتشار هذا النوع من المخالفات على المجتمع والثقة بمؤسسات الدولة.

منهجية الدراسة

استندت هذه الدراسة على استعراض النصوص القانونية المتعلقة بمخالفات السير الواردة في قانون السير الأردني والتشريعات ذات الصلة، وتحليلها لبيان نطاق تطبيقها وأحكامها والغايات التي شرّعها المشرّع لتحقيقها، وصولًا إلى فهم الإطار القانوني الناظم لهذه المخالفات والآثار المترتبة عليها. إضافة إلى ذلك، تم توظيف محاكاة اقتصادية مبسّطة لتقدير كلفة الاعتراض على بعض المخالفات الغيابية الشائعة، بما يسهم في إظهار الأعباء العملية والاقتصادية المترتبة على الأفراد عند ممارسة حقهم في الاعتراض.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض حالات واقعية مرتبطة بموضوع الدراسة، ثم تحليل المعطيات المستخلصة منها بهدف فهم أبعاد المشكلة وتفسيرها. وقد تم استخدام هذه الحالات كأمثلة توضيحية تساعد في إبراز التحديات والآثار الاجتماعية والاقتصادية والقانونية المرتبطة بالمخالفات الغيابية.

مفهوم مخالفات السير الغيابية

عرف قانون السير الأردني مخالفات السير على أنها الأفعال والمخالفات والجنح المنصوص عليها في هذا القانون. وقد نص القانون على مجموعة من الأفعال التي تُعد مخالفات، ويعاقب فاعلها بالحبس أو الغرامة أو بالحبس والغرامة معًا، وتُحدد العقوبة بحسب جسامة الفعل أو مدى انتشاره بين مستخدمي الطريق. ومن أبرز هذه المخالفات والعقوبات المنصوص عليها:

- استخدام الهاتف أثناء قيادة المركبة إذا كان محمولًا باليد: يعاقب عليه بغرامة مقدارها (50) دينار.
- تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء: يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على شهرين، أو بغرامة لا تقل عن (200) دينار ولا تزيد على (300) دينار، أو بكلتا العقوبتين.
- القيادة بسرعة تزيد على الحد المقرر بأكثر من 50 كم/ساعة: يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر، أو بغرامة مقدارها (100) دينار، أو بكلتا العقوبتين، وتضاعف الغرامة إذا تكررت المخالفة خلال سنة واحدة.
- القيادة بسرعة تزيد على الحد المقرر بأكثر من 30 كم/ساعة ولغاية 50 كم/ساعة: يعاقب عليها بغرامة مقدارها (30) دينار.
- القيادة بسرعة تزيد على الحد المقرر بأكثر من 10 كم/ساعة ولغاية 30 كم/ساعة: يعاقب عليها بغرامة مقدارها (20) دينار.

تُعد هذه المخالفات من أكثر المخالفات انتشارًا وشيوعًا، وكذلك من أبرز مسببات الحوادث المرورية، ويتم تحرير المخالفة بناءً على ارتكاب إحدى هذه الأفعال أو غيرها من الأفعال المنصوص عليها في قانون السير الأردني.

ومع ذلك، لم يتطرق قانون السير إلى وضع تعريف لمفهوم المخالفات الغيابية؛ إذ عرف القانون المخالفات بشكل عام فقط. أما أمانة عمان الكبرى فقد أوضحت للعامة في مقطع مصوّر نشرته على إحدى صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بها بأن المخالفات الغيابية هي

التي تتم عبر الكاميرات أو في حال عدم تواجد السائق داخل المركبة، وهو ما يتوافق مع الفهم العام لدى المواطنين.[1]

آليات ضبط مخالفات السير

تتنوّع آليات ضبط مخالفات السير في الأردن بين آليتين رئيسيتين، هما: الرقابة البشرية والرقابة الآلية، بحيث يشكّلان معًا منظومة متكاملة هدفها الحد من المخالفات وتعزيز السلامة المرورية.

أولاً: الرقابة البشرية

تتم الرقابة البشرية من خلال شرطي المرور، حيث نصّت المادة (2) من نظام ضبط مخالفات السير واستيفاء الغرامات على أنّ تنظيم وتحرير مخالفات السير يتم من قبل أفراد الأمن العام المخوّلين بذلك، ووفق النموذج المعتمد من مديرية الأمن العام، مع تبليغه إلى مرتكب المخالفة.

ويُستخدم في عملية الضبط الأجهزة الكفية (PDA) الذي يُعد أحد المشاريع المهمة التي نفّذتها إدارة السير بالتعاون مع أمانة عمّان الكبرى بهدف إحداث نقلة نوعية في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، ويوفّر هذا الجهاز مزايا عديدة منها[2]:

- الحدّ من الأخطاء المرتكبة في المخالفات التحريرية.
- سرعة الوصول إلى المعلومة بدقة.
- توفير الوقت والجهد والكلفة على كل من السائق والإدارة.

[1] أمانة عمّان الكبرى قناة(cityofamman) ،"مخالفات السير"، فيديو منشور على موقع يوتيوب، 2023، تاريخ الاطلاع 2025/11/1، متاح على الرابط: https://youtu.be/Jufx2bEUiPI

[2] نظام ضبط مخالفات السير واستيفاء الغرامات الرقم 79 لسنة2002 المنشور في عدد الجريدة الرسمية 4563 الصفحة4396 بتاريخ 16-9-2002

ثانيًا: الرقابة الآلية

تشمل أجهزة الرقابة الآلية مجموعة من الوسائل التي تعمل بشكل آلي أو يدوي لضبط مخالفات السير بواسطة كاميرات رقمية عالية الدقة (Digital)، مصمّمة لرصد مخالفات تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء وتجاوز السرعة المقررة، وحديثًا أضيف إليها مخالفات عدم ارتداء حزام الأمان، وذلك من خلال التقاط صورتين للمركبة المخالفة من الجهة الخلفية[3].

ويستند وجود هذه الأجهزة إلى نصوص قانونية واضحة، من أبرزها:

- المادة (2) من قانون السير الأردني التي عرّفت أجهزة الرقابة المرورية بأنها الأجهزة التي تعمل بشكل آلي أو يدوي لغايات ضبط مخالفات السير.
- المادة (44/ب) من قانون السير التي نصت على أن:

"تُعد البيانات والصور الصادرة عن أجهزة الرقابة المرورية والوسائل الإلكترونية بيّنة فنية مقبولة في الإجراءات القضائية إذا كانت الصورة تحتوي على رقم لوحة المركبة ومكان وجودها ووقت ارتكاب المخالفة، ما لم يثبت عكس ذلك".

- تعليمات أجهزة الرقابة المرورية الآلية لسنة 2004 التي تناولت التنظيم القانوني للصور الملتقطة، ونصت في المادة (2) منها على وجوب:

أ. قيام الإدارات المرورية بتزويد المحكمة المختصة بصور المخالفات والنماذج المعتمدة لهذه الغاية.

ب. ضرورة أن تكون الصورة المودعة للقضاء واضحة ومستوفية للشروط المنصوص عليها في المادة (54/أ) من قانون السير.

[3] الملازم أول المهندسة سهى البلاونة، الملازم أول المهندسة فرح الجلامدة، «أثر الرقابة الآلية على سلوك السائق»، ورقة عمل مقدّمة للمؤتمر السادس للسلامة المرورية، إدارة السير المركزية، مديرية الأمن العام، عمّان – الأردن، 2012، متاحة على:
https://psd.gov.jo/media/g3uc2zuh/اثر-الرقابة-الآلية-على-سلوك-السائقين.pdf

أشكال الرقابة الآلية المستخدمة في الأردن

تتنوع أنواع الكاميرات والرقابة الآلية المستخدمة في رصد المخالفات، حيث تشمل:

- كاميرات الإشارة الضوئية: لرصد مخالفة تجاوز الإشارة الحمراء، بالإضافة لمخالفات السرعة، وبدأ العمل بها منذ النصف الثاني من العام 2004.
- الرادارات الثابتة: كاميرات مثبتة على الشوارع الرئيسية ذات السرعات العالية، وبدأ العمل بها عام 2006.
- الرادارات المتحركة على سيارات المباحث المرورية: مخصصة لمراقبة تجاوز السرعة المقررة على الطرق، وبدأ العمل بها عام 2007.
- كاميرات رقمية على مركبات أمانة عمّان الكبرى: لمراقبة مخالفات البيئة، وبدأ العمل بها عام 2007.
- الرادارات المتحركة على مركبات الدوريات الخارجية: لمراقبة تجاوز السرعة على مداخل ومخارج العاصمة عمّان، وبدأ العمل بها عام 2010.

ضبط مخالفات السير بين الوجاهية والغيابية في القانون الأردني

لم ينص قانون السير أو أي من التشريعات المرتبطة به صراحة على طرق ضبط مخالفات السير، إلا أن الواقع العملي وطبيعة الأفعال المرتكبة يفرضان وجود نوعين من المخالفات:

- **المخالفة الوجاهية:** هي المخالفة التي تُحرّر بعد إيقاف السائق وطلب رخصة القيادة ورخصة المركبة منه، ومن ثم تفريغ بياناته على إشعار المخالفة.
- **المخالفة الغيابية:** هي المخالفة التي تُحرّر عبر الكاميرات أو في الحالات التي لا يكون فيها السائق موجودًا داخل المركبة.

وتستند المخالفات الغيابية إلى السند القانوني ذاته الذي تستند إليه الرقابة الآلية، إذ إن استخدام الأجهزة الإلكترونية والكاميرات يحتم بالضرورة وجود مخالفات تُضبط من دون تواجد السائق.

السند القانوني لضبط مخالفات السير

يشترط القانون الأردني لتحرير أي مخالفة منصوص عليها في قانون السير أن يصدر بشأنها ضبط قانوني يثبت الواقعة، ويُعد هذا الضبط حجة بما ورد فيه ما لم يثبت عكس ذلك. وقد بيّنت المادة (44) من قانون السير وتعديلاته ما يلي:

أ. تعتبر البيانات وأوراق الضبط المحررة في مخالفات السير حجة بما ورد فيها من وقائع ما لم يثبت عكس ذلك.

ب. تعتبر البيانات والصور الصادرة عن أجهزة الرقابة المرورية والوسائل الإلكترونية بيّنة فنية مقبولة في الإجراءات القضائية إذا كانت الصورة تحتوي على رقم لوحة المركبة، مكان وجودها، ووقت ارتكاب المخالفة، ما لم يثبت عكس ذلك.

وبذلك تكون أي مخالفة غيابية منتجة لآثارها القانونية فقط إذا توفرت الشروط المنصوص عليها في القانون.

شروط صحة الضبط (الوجاهي والغيابي)

يشترط القانون لصحة الضبط، سواء كان صادرًا عن شرطي المرور أو عن الأجهزة الآلية، مجموعة من الشروط الأساسية، استنادًا إلى المادة (151) من قانون أصول المحاكمات الجزائية، التي نصّت على أنه لكي تكون للضبط قوة إثباتية يجب:

- أن يكون قد نُظّم ضمن حدود اختصاص الموظف وأثناء قيامه بمهام وظيفته.
- أن يكون الموظف قد شهد الواقعة بنفسه.
- أن يكون الضبط صحيحًا في الشكل.

أما الضبوط الأخرى فتكون جميعها كمعلومات عادية، وبذلك يجب أن يكون الضبط مكتملًا بجميع البيانات المتعلقة بالمركبة، وبصورة المركبة إن وُجدت، وأن تتطابق البيانات مع الصورة المرفقة. ويهدف هذا إلى ضمان صحة المخالفة وأن يكون تحريرها قد تم على نحو صحيح وليس بصورة كيدية أو خاطئة.

شروط قبول المخالفات الغيابية (الآلية)

أوجبت المادة (44/ب) من قانون السير لقبول المخالفة الغيابية المستندة إلى أجهزة الرقابة المرورية قانونيًا، أن تحتوي الصورة أو البيانات على:

- رقم لوحة المركبة.
- مكان وجود المركبة.
- وقت ارتكاب المخالفة.

وبمفهوم المخالفة: إذا اختل أي شرط من هذه الشروط، فإن الصورة أو البيانات لا تعدّ بينة فنية مقبولة، ولا يمكن للقاضي الحكم استنادًا إليها.

نظرة على الواقع العملي لمخالفات السير الغيابية وما يواجه المواطنين من تحديات

شهدت الفترة الأخيرة انتشارًا واسعًا لمخالفات السير، لا سيما المخالفات الغيابية، والتي صاحبها ردود فعل واستنكار من المواطنين على وسائل التواصل الاجتماعي. وتكررت إشارة المواطنين في شكاواهم إلى أن الاعتراض لا يتركز على طبيعة المخالفة الغيابية بحد ذاتها، وإنما على عدم الالتزام بالشروط الشكلية والقانونية التي يفرضها القانون على هذا النوع من المخالفات، مما يجعل صحتها ومصداقيتها موضع شك.

ومن أبرز أسباب الاعتراض المتكرر على المخالفات الغيابية، غياب الصور المرفقة أو وجود صور تعبيرية لا تمثل المخالفة الواقعية، كما الصورة المرفقة.

ويؤدي ذلك إلى عدم توافق المخالفة مع نصوص القانون، وبالتالي لا يمكن للقاضي بناء حكم الإدانة على أساسها، إذ يجب أن يُبنى الحكم الجزائي على الجزم واليقين وليس على الشك أو الاحتمال.

وعليه فإن أول ما يواجههُ المواطنون عند تعرضهم لمخالفات غيابية هو خلو هذه المخالفات من الصور المرفقة، مما يضع احتمالية لوجود خطأ آلي أو بشري.

وإن القول بإمكانية الاعتراض على المخالفات الغيابية لدى محكمة أمانة عمان إذا كانت المخالفة داخل حدود العاصمة أو المحاكم البلدية التابع لها مكان وقوع المخالفة يشكل في مضمونه الإشكالية الثانية التي تواجه المواطنين، إذ إن تكلفة الاعتراض على المخالفات الغيابية تكاد تكون مساوية أو حتى تتجاوز قيمة المخالفة نفسها، مما يؤدي إلى عزوف المواطنين عن الاعتراض على المخالفات الغيابية.

المحاكاة العملية لوقوع مخالفة غيابية وتقدير كلفة الاعتراض عليها

لغايات تحليل العبء المادي الذي تفرضه المخالفات الغيابية على المواطنين، يمكن محاكاة سيناريو بسيط وشائع، يتمثل في تحرير مخالفة استخدام الهاتف أثناء قيادة المركبة، وهي مخالفة يُعاقب عليها القانون بغرامة مقدارها (50) دينار.

بافتراض أن مالك المركبة موظف يتقاضى راتبًا شهريًا قدره (500) دينار، فإن هذا الفرد أمام خيارين فقط:

الخيار الأول: دفع قيمة المخالفة مباشرة
قيمة الدفع: 50 دينارًا.

الخيار الثاني: الاعتراض على المخالفة
يحتاج الاعتراض، وفق الواقع العملي، إلى حضور ما يقارب ثلاث جلسات أمام المحكمة.

وبعملية حسابية بسيطة فإن قيمة ما يتقاضاه هذا الفرد من عمله كأجر يومي يعادل:
(500÷30) = 16.67 دينار

وبما أنّ حضور جلسات المحكمة يتطلب التغيب عن العمل لمدة تقدّر بـ 3 أيام، فإن:

(16.67دينار × 3 أيام) = 50 دينار.

إضافة إلى الكلفة الزمنية وفقدان الدخل، يتحمل المواطن كلفة مادية تتمثل في المواصلات من وإلى المحكمة، سواء باستخدام مركبته الخاصة أو النقل العام. وتبلغ هذه الكلفة في المتوسط نحو:

(5دنانير لكل زيارة × 3 زيارات) = 15 دينارًا.

وبذلك تتمثل النتيجة الإجمالية لكلفة الاعتراض بما مجموعه (65) دينارًا مقابل دفع قيمة المخالفة البالغة (50) دينارًا. أي أن كلفة الاعتراض على المخالفة تصل إلى ما يعادل 130٪ من قيمة مخالفة، وعلى سبيل المثال، استخدام الهاتف.

إن هذه المحاكاة توضح أن الاعتراض على المخالفة الغيابية في أغلب الأحيان يكلّف المواطن ما يفوق قيمة أحد المخالفات الأكثر شيوعاً (مخالفة استخدام الهاتف)، مما يمثل تحدياً اقتصادياً ويجعله خيارًا غير مجدٍ. وبالتالي ينتج عن ذلك عزوف شبه تام عن ممارسة حق الاعتراض، حتى في الحالات التي تكون فيها المخالفة مشكوكًا بصحتها أو مفتقرة لشروطها القانونية، مما يسمح باستمرار أخطاء المخالفات الغيابية دون تصحيح، ويُضعف الرقابة على سلامة إجراءات الضبط.

شواهد مجتمعية حول المخالفات الغيابية

تُظهر المنشورات والتعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي استياءً واسعًا من المواطنين تجاه المخالفات الغيابية، خصوصًا تلك التي يتم تحريرها بواسطة الأجهزة الآلية أو التي تحتوي على أخطاء واضحة. وفيما يلي نماذج معبّرة عن هذه الشكاوى:

1.مخالفات متكرّرة بدون صور

يشير الكثير من المواطنين إلى وجود مخالفات تتعلق باستخدام الهاتف دون وجود صور تثبت ذلك، وقد أشار أحد المواطنين على مواقع التواصل إلى تلقيه مخالفات بقيمة (245) دينارًا خلال شهر واحد، مع العلم بأن بعض المخالفات المتعلقة باستخدامه الهاتف لم تُرفق بأي صورة[4].

[4] منشور على موقع فيسبوك لحساب شخصي، منشور بتاريخ 2024/12/9، تاريخ الاطلاع 2025/11/22.

2.غياب التوجيه الواضح والدفع باتجاه عدم المخالفة

أفاد أحد المواطنين بتلقي مخالفة لدخوله شارعًا ممنوعًا بعد جسر، موضحًا أن هناك مدخلين مع لافتة تمنع الالتفاف، ولم يكن واضحًا أي من هذه المداخل هو الصحيح. فقد كان شرطي المرور موجودًا بشكل "متخفي" في المدخل، وأصدر المخالفة دون تقديم أي توجيه أو تحذير، وأعرب هذا المواطن بأن هذه المخالفة بدت وكأنها بهدف التحصيل المالي لا الإرشاد المروري[5].

3.المخالفات كعبء مالي

أشار العديد من المواطنون إلى ارتفاع أعداد المخالفات، وادعوا بأنها لا تلتزم بالشروط القانونية، مما يجعل الموضوع بالنسبة لهم أشبه بالجباية، وأن هناك تفاوتًا في التعامل مع المخالفين، ما يخلق شعورًا بعدم المساواة أمام القانون[6].

4.مخالفة تتضمن صورة غير منطقية

اشتكى مواطن من تلقيه مخالفة غيابية تتضمن إحداثيات لمكان لم يزره أصلاً، مؤكّدًا أنه كان في منزله طوال اليوم. وأضاف أن الصورة المرفقة كانت موجّهة نحو السماء فقط، دون ظهور المركبة أو لوحة الأرقام أو أي معالم واضحة، مما يضع علامات استفهام حول مصداقية هذه المخالفة[7].

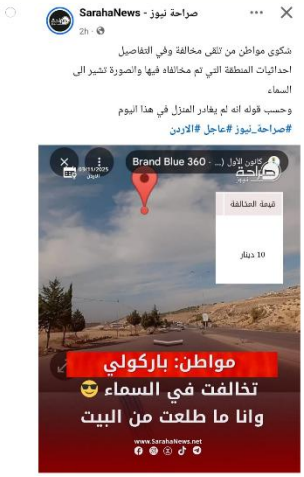

[5]منشور على موقع فيسبوك لحساب شخصي، منشور بتاريخ 2024/12/9، تاريخ الاطلاع 2025/11/22.
[6]منشور على موقع فيسبوك لحساب شخصي، منشور بتاريخ 2024/12/9، تاريخ الاطلاع 2025/11/22.
[7]منشور على موقع فيسبوك لصفحة إخبارية، بعنوان «شكوى مواطن من تلقّي مخالفة سير»، منشور على فيسبوك، تاريخ الاطلاع 2025/11/3، متاح على الرابط:
https://www.facebook.com/SarahaNews/posts/122243521994183349/

5.مخالفة بمعلم جغرافي غير موجود

أفاد مواطن من بلدة كفرنجة بتلقيهِ مخالفة لاصطفافه على سكة قطار في محافظة عجلون، متسائلًا: "هل توجد سكة قطار في محافظة عجلون؟"، مما يشير إلى خطأ واضح في تسجيل بيانات موقع المخالفة[8].

6.مخالفة تجاوز الإشارة رغم الالتزام بالمسار الصحيح

أبلغ مواطن عن مخالفة تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء، مؤكّدًا أن سيارته توقفت عند الإشارة وأنه اتجه يمينًا وفق المسار القانوني، كما يظهر السهم على الأرض في الصورة الملتقطة، مما يوضح قصور النظام في تفسير الصور آليًا والتحقق من الالتزام الفعلي بالمسار[9].

يعطيكم العافية
انا اتخالفت تجاوز اشارة ضوئية حمراء
السيارة سيارتي مية بالمية
والاشارة حمرا مية بالمية
بس المشكلة اني ما وصلت الاشارة
الاشارة دغري انا رحت يمين
ومتل ماهو موضح بالصورة
شاخصة اتجاه مسار السير من جهة يمين او يسار السهم
واضح مية بالمية اني رحت يمين

المخالفة	اسم المخالف	رقم المخالفة	قيمة المخالفة	تاريخ المخالفة
تجاوز الاشارة الضوئية حمراء		14942415 ب9	200 دينار	29/10/2025

مكان المخالفة	البلدية	كف طلب	رقم الدفع الالكتروني للمخالفة	الاعتراض

7. مخالفة رغم توجيه شرطي المرور وتصوير الواقعة

تلقى مواطن مخالفة غيابية بسبب قطع الإشارة الضوئية الحمراء، رغم أنه تحرك بناءً على توجيه شرطي المرور الذي كان ينظم السير في المنطقة، ولديه فيديو مصوَّر من داخل السيارة يوضح الواقعة. تعكس هذه الحالة اشكالية في تطبيق القانون وقرارات الضبط الآلي التي لا تأخذ بعين الاعتبار توجيهات رجال المرور في المواقع[10].

---

[8]منشور على منصة إنستغرام لصفحة إخبارية، منشور بتاريخ 2025/11/2، تاريخ الاطلاع 2025/11/4، متاح على الرابط: https://www.instagram.com/p/DQkFhwUiMd8/

[9]منشور على موقع فيسبوك لحساب شخصي، منشور بتاريخ 2025/11/2، تاريخ الاطلاع 2025/11/4.

[10]منشور على موقع فيسبوك لحساب شخصي، منشور بتاريخ 2025/10/28، تاريخ الاطلاع 2025/11/4.

[redacted] · Join

55m ·

اخواننا انا تخالفت قطع اشارة بسبب شرطي المرور الي بمشي السير

خلانا نقطعها حمرة ومعي فيديو مصور من السيارة

في امل تنشال؟ والاعتراض مسموح هاي الفترة؟

النتائج

1. يشكل الانتشار الكبير للمخالفات الغيابية عبئًا ماليًا مباشرًا على المواطنين، خاصة مع تزايد أعدادها على نحو غير مسبوق.
2. يثير عدم الالتزام بالشروط الشكلية التي يفرضها القانون عند تحرير المخالفات، ولا سيما المخالفات الغيابية، الشكوك حول صحتها ومشروعيتها.
3. يسهم ازدياد حالات الأخطاء في تحرير المخالفات الغيابية في إضعاف ثقة المواطنين بأجهزة الرقابة المرورية وبنظام الضبط الإلكتروني، وخلق شعور عام بغياب العدالة في تطبيق القانون.
4. يحدّ الانتشار الواسع للمخالفات وتكرارها من قدرة عدد من المواطنين على ترخيص مركباتهم أو يدفعهم إلى تأخير ترخيصها، بما يترتب على ذلك من آثار قانونية واقتصادية.
5. أثبتت المحاكاة العملية للاعتراض على المخالفة أن كلفة الاعتراض تعادل أو تتجاوز قيمة المخالفة نفسها ضمن نطاق المخالفات الأكثر شيوعاً، وهو ما يحد من ممارسة المواطنين لحقهم القانوني في الطعن.

التوصيات

1. تعزيز الرقابة الإدارية والفنية على الكوادر البشرية والأجهزة الآلية المكلّفة بتحرير مخالفات السير، لضمان سلامة الإجراءات ودقة الضبط.
2. إعادة النظر في إجراءات الاعتراض على المخالفات وبحث إمكانية تعديل التشريعات اللازمة لأتمتتها وجعلها إلكترونية، بحيث لا تشكل عبئًا ماليًا أو زمنيًا يؤدي إلى عزوف الأفراد عن ممارسة حقهم القانوني في الاعتراض.
3. الالتزام التام بنص المادة (151) من قانون أصول المحاكمات الجزائية فيما يتعلق بالشروط الشكلية لضبوط المخالفات، وبنص المادة (44/ب) من قانون السير والتشريعات ذات الصلة، لضمان قانونية الضبط وقوته الإثباتية أمام القضاء.
4. إلزام الجهات المختصة بإرفاق صورة واقعية للمخالفة على الموقع الإلكتروني المخصص للاستعلام، بما يضمن الشفافية ويقلل من الطعون الناشئة عن غياب الصورة أو عدم وضوحها.